



جامعة يحيى فارس - المديمة

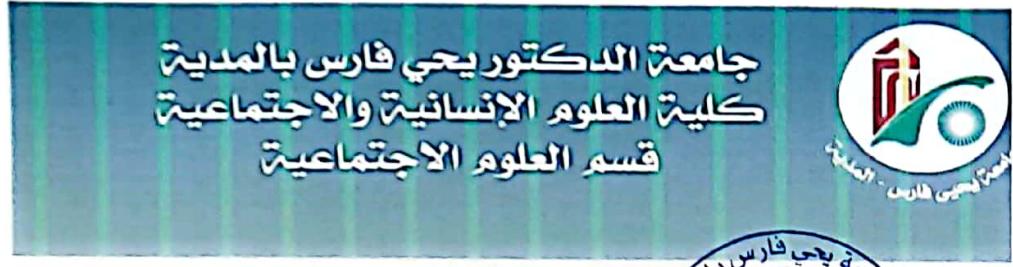
ينظم ندوة علمية



توظيف الإحصاء الجنائي في قياس الجريمة والتنبؤ بها والوقاية منها

25 إبريل 2023

بقاعة المحاضرات
”المصالح المشتركة“ بالقطب الجامعي



بيان ندوة علمية

توظيف الإحصاء الجنائي في قياس الجريمة والتنبؤ بها والوقاية منها



25 أبريل 2023

بقاعة المحاضرات
المصالح المشتركة بالقطب الجامعي



هيئة الندوة

الرئيس الشرفي للندوة العلمية : أ.د/ جعفر بو عوروي ، مدير جامعة يحيى فارس
المديمة

المدير الشرفي للندوة العلمية : أ.د عمور محمد ، عميد كلية العلوم الإنسانية
والاجتماعية

رئيسة الندوة العلمية : د/ محمودي رقية

نائب رئيس الندوة العلمية: أ.د/ حاج الله مصطفى
التنسيق والاشراف: د. جاب الله يوسف

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ بناولة محمد

اللجنة التحضيرية والتنظيمية للندوة العلمية

د. غولام أمينة

أ.د بن قطاف محمد

د. بن مزيان حنان

أ.د منادلي محمد

د. زاوي دليلة

د. بضياف عادل

د. قدوح نور المدى

أ.د. ربيبي إسماء

ط. د/ خبزاوي مراد

د. لدرم احمد

من خلال العمل الميداني اليومي للجهات الأمنية لامسها الشرطة، في مجال التوعي والكافحة،
وعليه تحور إشكالية الندوة العلمية في تحديد ماهية الاحصاء الجنائي وتوظيف الأساليب الاحصائية في
قياس الجريمة، مع بيان دور وأهمية الاحصاء الجنائي في رسم السياسة الجنائية والأمنية للحدى
للجريمة ومكافحتها.



أهداف ندوة علمي

1. تحديد ماهية الاحصاء الجنائي
2. معرفة أهم أساليب قياس الظاهرة الاجرامية والتوصيات
3. بيان دور الاحصاء الجنائي رسم في السياسة الجنائية والأمنية للحدى للجريمة ومكافحتها.

محاور ندوة علمي

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول الاحصاء الجنائي

المحور الثاني: قياس الظاهرة الاجرامية والتوصيات

المحور الثالث : دور الاحصاء الجنائي في رسم السياسة الجنائية والأمنية

ينتظر الندوة العلمية خبراء في الإحصاء، أستاذة متخصصون في
علم الاحصاء الجنائي - مت慕ون بالاحصاء الجنائي، مستشرين عن
أجزاء العدالة الجنائية

التسجيل الجنائي للظاهرة الاجرامية يعكس ثوابها المطرد وتباوتها وتغايرها ، الأمر الذي استدعي الاعتماد على
الاحصاء الجنائي الذي يعني بقياس الظاهرة الاجرامية " خصالص وسمات الظاهرة الاجرامية، استعراض اساليب
الفعل الاجرامي وسماته من حيث الحجم والنوع والزمان والمكان والاسلوب والنطط الدافع، قصد التوصل الى
فهم العلاقة السببية بين الجريمة وال مجرم وبين المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية وغيرها، التي تتساعد
الشخص وتدفعه إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم." وكذا التنبؤ بالظاهرة الاجرامية من خلال نبذة رياضية للجريمة
تسمح لنا باستقراء الحالة المستقبلية لها والعوامل التي تؤثر على تغيراتها ببناء على بيانات التحليل .

لا أن تسجيل ورصد الحوادث الاجرامية المبلغ عنها بمدف تصنيفها وتبويتها في جداول احصائية على
أسس علمية قد يعكس مؤشرات قياس الجريمة لكنه لا يعكس الواقع الاجرامي " حجم الجريمة" بالنظر إلى مشكلة
الارقام السوداء Dark Numbers، من جهة ، ولعدم توفر احصاءات عن جرائم أخرى كالجرائم المستهدفة
من جهة أخرى .

والى جانب عدم توافر الاحصاءات الجنائية لبعض الجرائم ، فإن مشكلة الاحصاء محصورة في حدتها الأدنى " تنظيم وتبويب البيانات" دون أن تتحطه الى الاحصاءات التحليلية أو التنبؤية ، وتعكس بدورها سوء توظيف
الاحصاءات الجنائية في قياس الجريمة والتنبؤ بما " من طرف الباحثين "، من خلال عدم التحكم المنهجي في
الدراسة الاحصائية "اشكالية البحث، ضبط المتغيرات، تحديد مستويات القباب ، المعابدة، المعالجة الاحصائية
خاصة توظيف الأسلوب الاحصائي المناسب في كشف العلاقة السببية ، كأسلوب " التحليل العامل Factor
Analyse " تقنيات تحليل المعطيات ACP" ، في استكشاف وتصنيف عوامل الجريمة، التحليل الوافي المترافق المتعدد،
وكذا النبذة الرياضية والسلسل الرمزية في التنبؤ بالجريمة. ولأن المعالجة الاحصائية وتحليل البيانات يعنى عليها
قرارات، وجب التحكم في الأدوات الاحصائية وتوظيفها بشكل علمي دقيق، مع مراعاة العوامل الداخلية والخارجية
للإجرام وتحليل المؤشرات الديموغرافية لرصد المؤشرات العامة لحركة الاجرام واتجاهاتها في التحليل والتفسير والتنبؤ.

إن رصد الجرائم وحوسبة احصاءات أجهزة العدالة الجنائية" الشرطة، النيابة العامة، المحاكم المؤسسات العقابية"
وتطوير النظم المعلوماتية والاحصائية ، ووضع احصاءات جنائية متكاملة ، يعنى عليها الخبط والبرامج الامنية،
ودليل للسلطة التشريعية في رسم سياساتها الجنائية باعتبار الاحصاء الجنائي من مقومات السياسية الجنائية في معظم
الدول ، قصد تبع حركة الاجرام ومراقبة مدى نجاعة التشريع في التقليل من الجريمة او الحد منها، وتتجلى فعاليته